

رحلة البحث عن مدرسة في النظام الطائفي

الأخلاقية والتربوية، تتقاضى معظم المدارس مبلغاً ثمن الطلب، وهو غير مرتجع كذلك بحق للولد مقابلة واحدة فقط، وهذا يعني أن الشباب البالغ 17 أو 18 عاماً له الحق بدورة ثانية إذا رسب في الدورة الأولى بالامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة أو البكالوريا، أما الطفل ذو الثلاث سنوات، فلا. والحجة عادة هي «ما بدنا نفتح باب على حالنا»، أي إن راحتهم أهم وأكبر من القيمة التربوية أو الأخلاقية. وتختل طفلاً يمتحن عبر الطلب منه التعرف إلى إحدى الشخصيات الكرتونية الأميركية أو الفرنسية مثلاً، و«طلع ما بيعرفها»، لأنه لا يحبها أصلاً ريمًا! أو تختل أنه لم يفهم سؤالاً وجه له باللغة الفرنسية أو الإنكليزية، «معقول ما عرف يجاوب، ولو»!

هذا نموذج عن كيف يخدم هؤلاء الأذئاب الزعامة الطائفية - السياسية.

في حالتين على الأقل من الحالات التي نعرفها بالاسم، أعيد قبول الأطفال بعد رفضهم لكل الأسباب أعلاه، بعد مكالمة هاتفية من الزعيم الطائفي - السياسي.

وهذا يعني أن الديناميات الداخلية غير المنظورة للمدارس المسماة «مدنية وتربوية»، تخدم مباشرة إعادة إنتاج النظام الطائفي والفساد والزبائني.

وهذا كله كان يمكن أن ينتهي لو وجدت المدرسة الرسمية ذات النوعية، في بلد غير طائفي وديموقراطي.

وعلى أمل ألا تنعكس هذه القيم الزبائنية والفاصلة على التلامذة، وإن كنا نشك بذلك، خصوصاً أنهم عندما يكبرون سيعرفون أن قبولهم كان بتسهيل مباشر من نظام العلاقات الفاسد هذا، الذي من شبه المؤكد أنهم سيستعملونه بدورهم، ممّا يعيدنا إلى المربع الصفر. وما أجمل الصفر! ألم يكن العرب هم من اخترعوه (كما يُقال) أصلاً. (بالإذن من علاء الأسواني) إلغاء النظام الطائفي هو الحل.

* كاتب لبناني

مستحيلة إذا لم نستعمل «واسطة سياسية ثقيلة» لهذا الغرض.

2- يجب معرفة أي زعامة سياسية - طائفية يجب استعمالها لأي مدرسة.

3- تفضل المدارس، وحسب الفرع/ المنطقة، طوائف معينة على غيرها، من أجل التوازن الطائفي من ناحية، ولضمان الرضى من المحيط المباشر بالدرجة الثانية.

أما نحن، فقد استعملنا فقط الطرق المنصوص عليها (ظاهرياً)، بمعنى آخر، تقديم طلب وإجراء مقابلة، (وهنا لا بد من ذكر أننا لم نبلغ ولا نبلغ بأية معايير ستستعمل في تقويم هذه المقابلات، وهو ما ينفي مبدأ الشفافية ويسمح بالتلاعب الذي حصل معنا كما اكتشفنا لاحقاً).

وعلى فكرة، ربطاً بالعلاقة مع المعايير



خلال اعتصام من أجل قانون مدني للأحوال الشخصية (بلاط جاويش)

نزار زهاك*

حسن، ها نحن نستجدي مدرسة مناسبة لولدنا الأول.

والمدرسة المناسبة بالنسبة إلينا، هي المدرسة التي تقدّم تعليماً ذا نوعية، وتكون مختلطة طبقاً ودينيّاً (حداً أدنى) وعلمانية التوجه وحقوقية/ تربوية المبادئ.

طبعاً، بعد نقاش طويل وحسابات معقدة، استبعدنا معيار الكلفة (القسط المدرسي وما يأتي معه من مدفوعات أخرى قد تساويه)، لأن كل المدارس التي تلبي هذه المعايير، تبدأ أقساطها بعتبة السبعة ملايين ليرة، أو ما يعادلها بالعملة الأميركية - اللبنانية.

بناءً على هذه المعايير، استطعنا تحديد 3 مدارس بدائرة الاختيار الأولى (معياراً المسافة الجغرافية ولغة التدريس الفرنسية) و3 مدارس بدائرة الاختيار الثانية. لكن، لم

تخيل طفلاً يمتحن عبر الطلب منه التعرف إلى إحدى الشخصيات الكرتونية و«طلع ما بيعرفها»، لأنه لا يحبها أصلاً

يقبل في أي منها. السبب المعلن: «لا أماكن»! إلى هذا الحد، قد يبدو الأمر طبيعياً أو عادياً، لكن لندخل معاً إلى ما وراء ذلك من ديناميات تعزز النظام الطائفي القائم، بما فيه من زبائنية وفساد وتمييز، حتى لو تعلق الأمر بمؤسسات تدعي غير ذلك ظاهرياً.

1- جميع الأصدقاء والأصحاب والمعارف، القريب منهم والبعيد، أشاروا لنا بأن مهمتنا

يا عمرو موسى، ارحك مع الراحين

ضرورة بين الجيش و«الشارع»، خصوصاً أن شباب 25 يناير، كما يظن، «على وعي بأنهم لا يستطيعون وحدهم قيادة البلاد لصغر سنهم وقلة تجربتهم» («الشرق الأوسط»، 17 فبراير/ شباط 2011).

لا يندد عمرو موسى بمستبد عربي إلا إذا اجتمع الإنس والجن على التنديد به، وأدانه بالإضافة إلى شعبه، كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، وكان بطبيعة الحال غير مصري. فانتقاد حاكم مصر، انشقاق على «القصر» وتكديراً لصفو العلاقات معه، خصوصاً أن الجيش اليوم هو الأمر النهائي فيه وأنه لا أمل في الترشح للانتخابات الرئاسية من دون موافقته، فضلاً عن الفوز بها. لا يكفي أمين الجامعة العربية للتنديد بزعيم عربي جائر أن يراه يحكم بلدّه بالحديد والنار منذ عشرات السنين. يجب أن يتبين جنونه ويقول عنه معارضوه إنه يقصف المدنيين بالطائرات الحربية، ما لم يقم به طيب القلب مبارك، الذي اكتفى بالبنادق الآلية لتفريق المتظاهرين ويعرض سلمي لطائرات أف - 16 فوق رؤوس المعتصمين في ميدان التحرير، يوم 30 يناير/ كانون الثاني 2011.

الجامعة العربية رمز للنظام الاستبدادي العربي، لمباركته التدخل الأجنبي (أو صمته عنه في أحسن الأحوال) ولخبياته المتتالية، من غزو العراق إلى غزو ليبيا المحتمل، مروراً باتساع رقعة الاستيطان في فلسطين. لا يمكن أن نصور وضعاً عربياً جديداً ترتب له هيئة تجمع قادة لم ينتخب معظمهم أحد، ويسيرها أمين عام، عمرو موسى، صرح يوماً بأنه سيصوت لمبارك لو ترشح للانتخابات وظل يمتدحه بعد سقوطه، قائلاً إن «الوعي الذي أبداه باستقالته هو ما ينقص العقيد القذافي» («دير شبيغل»، 14 مارس/ آذار 2011).

* صحافي جزائري

الاهتمامات اليمن ولا الجزائر ولا المغرب ولا البحرين، التي يقم أميرها البحرينيين بدعم من دول خليجية، تصف في الوقت ذاته سلطة العقيد القذافي بأنها «غير شرعية» (10 مارس/ آذار 2011).

كذلك، لم تطل هذه الاهتمامات الديموقراطية والإنسانية مصر وتونس بالأمس القريب. فعمرو موسى لم يفدنا، خلال الانتفاضتين التونسية والمصرية، بشيء يدل على دهشته وهو يرى «وعي الشباب» (الشرق الأوسط»، 17 فبراير/ شباط 2011)، ولا يذكر شجبه «الجرائم المرتكبة ضد الاحتجاجات الشعبية السلمية»، ولا مطالبته بإجراء «تحقيق دولي فيها». كل ما أفادنا به، والرضا يصحصد المتظاهرين المسلمين بالمئات، دررٌ خالدة من لغته الخشبية الصماء من «قلق» و«ترقب» و«دعوة إلى الحوار» و«التعقل»، وحديث عن «الضحايا» كما لو كان من ضحى بهم مجهولاً غير معروف.

لم يدع عمرو موسى الأنظمة العربية إلى الاعتاز بالدرس التونسي إلا بعد هروب زين العابدين بن علي إلى جدة، وجه إليها دعوته هذه خلال القمة الاقتصادية العربية يوم 19 يناير/ كانون الثاني 2011 (في شرم الشيخ، أي في ضيافة حسني مبارك)، ما كان أشبه بنصيحة أخوية لها بزيادة ميزانياتها الاجتماعية، تحسباً لكل طارئ جماهيري. لم يزر ميدان التحرير إلا بعدما أصبح التلفزيون الحكومي المصري نفسه يصف المعتصمين بـ«الشباب الرائع» (وإن «اندس» في صفوه «المدسوس»، كما يعلم الجميع)، أي بعد استحالة إخلائه بكتائب البلطجية المحمولة على ظهور الجمال. لم يقل كلاماً جميلاً عن الانتفاضة المصرية إلا بعد انتصارها، ولحاجة في نفس يعقوب، الترشح لرئاسة مصر، فأوحى إلى أصدقائه بتصويره دبلوماسياً بارعاً (ما ليس بخاطئ إذا قصدنا بـ«الدبلوماسية» ضبابية الخطاب وتناقضه وقدرته على المراوغة الخطابية). وكذلك بأن يتم اعتباره همزة وصل

ياسين تملالي*

تنديد بـ«الجرائم المرتكبة ضد الاحتجاجات الشعبية السلمية» في ليبيا و«استنكار أعمال العنف ضد المدنيين الليبيين» و«لاستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة» ضدّهم بما يمثل «انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي». لم يرد هذا الكلام على لسان ناطق رسمي باسم منظمة العفو الدولية أو هيومان رايتس واتش، أو غيرهما من الجمعيات الحقوقية العالمية. لقد ورد في تصريحات كثيرة، أدلى بها الأمين العام

لا يندد عمرو موسى بمستبد عربي إلا إذا اجتمع الإنس والجن على التنديد به

لجامعة الدول العربية، صاحب السعادة عمرو موسى، منذ اشتعال فتيل التمرد على «قائد ثورة الفاتح» و«ملك ملوك أفريقيا». كان لنا أن نأمل أن عمرو موسى، وهو يتبع التنديد بالتنديد، عقد العزم على أن يكون انتهاؤه ولايته على رأس الجامعة بداية عهد جديد، ليس فيه «العمل العربي المشترك» مجرد اجتماعات دورية لوزراء الداخلية ومدبري الاستخبارات العربية لتنسيق «مكافحة الإرهاب» مع وكالة الاستخبارات الأميركية. كان لنا أن نأمل ذلك لولا أن اهتماماته الديموقراطية لم تطل بلداناً عربية أخرى، لجماهيرها ذات رغبة الجماهير الليبية في التحرر والعدالة والعيش الكريم. لم تطل هذه

ولغ فيها. تاجر القذافي بأطفال ليبيا المصابين بالسيدا. سيرت ليلى بن علي دولة بعصاة. قارون وفرعون وهامان لم يكتنروا سبعين مليار دولار والشعب مريض بالفول الموس، مريض ويلبس أمثال أحمد عز حذاءه في باب المسجد. لن نرى هذا الإذلال في مصر ثانية. هل يليق الآن أن نستبدل الاقتصاد بالسيكولوجيا لتفسير الظواهر؟ نعم.

كانت اللحظة التحريرية الأكبر للسيكولوجيا الشعبية، في الشرق الأوسط، قد انطلقت حين قذف منتظر الزيدي الرئيس جورج بوش بحذائه في قلب بغداد. منذ ذلك الحين صار الحذاء وسيلة تخاطب سياسي. تزامن ذلك مع شيوع، غير مسبوق، لوسائل الاتصال التي جعلت الناس يعرفون كل شيء عن حكاهم، من غرف النوم حتى حسابات بنوك سويسرا. وبما أن ما عرف مخجل جداً، فقد سقطت الهيئة تماماً، وهتك سر الكاريزما. هكذا صار المواطن يرى نفسه والحاكم مدى الحياة على قدم المساواة، وهذه فكرة خطيرة جداً، دمّرت التراتبية الذهنية التي تأسست عليها الطاعة والولاء، بل الخنوع والانصياع الكلي. حين انهار جدار الخوف، وهو جدار برلين العربي، فانفتح الأفق نحو التغيير وحدثت المعجزات التي لم يحلم بها أحد.

الآن وقد تحققت المعجزة، فقد أثمرت مزاجاً جديداً يريد عيش الثورة بما هي حالة بغض النظر عن المطالب. مزاج انعكس على الكتاب أيضاً، فصاروا ينتجون أكثر، إذ جدد الأمل ملكتهم الإبداعية التي أنزلها اليأس وظلام الأفق.

غير أن هذا المزاج الذي يثمر معنويات عالية، لا ينبغي أن يحجب متطلبات المرحلة، فكما قال غرامشي «القديم يحتضر والجديد لا يستطيع أن يولد، وفي هذا الفاصل تظهر أعراض مرضية كثيرة وعظيمة في تنوعها».

المطلوب الآن هو الحرص على أن يخرج المولود سليماً، وأن يحمي من الطحالب التي قد تلتصق بمفاصله.

* صحافي مغربي

وحل مجلس النواب ومجلس الأعيان. كذلك يعين الملك، بموجب المادة 36 من الدستور، مجلس الأعيان وهو النصف الفعلي للبرلمان، المتكون من مجلسين.

ورغم هذه الحقوق المطلقة التي يعطيها الدستور لمنصب الملك، فهو يعفيه من أية مسؤولية. فالمادة 30 من الدستور تقول إن الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية. ومن المعروف أن مثل هذه المنظومة (صلاحيات مطلقة وإعفاء من المسؤولية) تخالف أبسط مبادئ النظم السياسية الحديثة.

وإن كان الدستور يعطي للملك حماية من المسألة القانونية، فإن قانون العقوبات يحميه ويحصنه من أي نقد قد يوجه إليه، ويحكم بالسجن على منتهده بجريمة «إطالة اللسان».

إن الحكومة في الأردن ليست «النظام» على حقيقتها، بل هي مجرد واجهة تنفيذية، تقف عازلاً بين الناس و«الخطوط الحمراء»، والإرادة الملكية لا تخضع للرقابة والشفافية. المواطنون محرومون من معرفة ما يخصهم من أمور الحكم وأمر البلد، وصار معيار الوطنية هو خدمة النظام لا خدمة المواطن، وإرضاء النظام لا إرضاء الناس، حتى صارت أجديات المنظومة السياسية والاجتماعية في البلاد هي مصالح القلة والتنفيعات والوصولية والمحسوبية والفساد. وفي كل هذا تهيمش للناس وجور عليهم وسلب لإرادتهم.

لا جدال في أن المؤسسة الملكية هي جزء أساسي من التركيبة السياسية للبلاد، ولا جدال في أن يكون لها دورها ومكانتها، وأن تنمأسس على النحو الصحيح، وعلى غرار مؤسسات العرش في بريطانيا وإسبانيا والسويد، لذلك يكون الحل بإيجاد عقد اجتماعي دستوري جديد، يعيد تصحيح الأمور، ويعيد الصلاحيات كاملة للناس.

* الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الأردني